مقياس البحث الوثائقي1

د. طرشي حياة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

جامعة محمد خيضر بسكرة

البريد الإلكتروني:hayet.torchi@univ-biskra.dz

محاضرات مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علم الإجتماع- السداسي الأول

ملخص:

تتمثل الأهداف التعليمية للمقياس في:

1- تعريف الطلبة بالمفهوم العام للبحث الوثائقي ومراحله، وطرقه التقليدية، والرقمية.

2- أن يطلع الطالب على إستراتيجيات البحث الوثائقي.

3- أن يدرك الطالب كيفية استخدام وسائل وأدوات البحث الوثائقي.

4- أن يعرف كيفية إختيار وتحليل الوثيقة وانتقاءالمعلومات، وتهميشها المرجعي.

الكلمات المفاتاحية: المعلومات، البحث الوثائقي، مصادر المعلومات، الأوعية المرجعية،

الفئة المستهدفة: السنة الأولى جذع مشترك علم الإجتماع العام.

السنة الجامعية 2023-2024

المحور الثاني: البحث الوثائقي: الماهية، التقنيات والأدوات.

الدرس(03): معوقات البحث عن المعلومات وسبل تجاوزها.

3-1- تعريف حق الإتاحة وتسهيل الوصول للمعلومات:

تُعرّف الإتاحة بحسب القانون على أنها: إمكانية الوصول، والتنقل والتمكن من الاتجاهات، واستعمال الخدمات والتمتع بها، والحصول على المعلومات المزودة من خلال خدمة أو مكان، والاستفادة من منشآته والمشاركة في برامجه وفعالياته. وكل ذلك بصورة متساوية تضمن الكرامة والاستقلالية والأمان (قانون مساواة الأشخاص ذوي الإعاقات، 1998، ص 102- 103).

ويُقصد بمصطلح الإتاحة إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات المتوافرة بالمكتبة أومركز المعلومات المتوافرة بشكل مادي- وسائط ورقية- أومختزنة إلكترونياً فى وسائطها المتعددة أو من خلال إمكانات الوصول عن طريق الإبحار في شبكات المعلومات المتاحة ضمن نطاق ضيق- أنترانات- أو واسع- أنترنت-؛ أوفيما يتعلق بملفات الحاسوب أو أي جهاز محمو ذكي فإن مصطلح الإتاحة يعنى قدرة المستفيد على الوصول إلى البيانات المختزنة على ذاكرته أو أحد برامجه وتطبيقاته.

ومنه فإن إتاحة للمعلومات تعني: ذلك الحق في تيسير وتسهيل سبل البحث للحصول على المعلومات أو الوصول اليها بأي طريقة كانت أو أداة توفرت؛ وفى أي وقت طُلب وبأقل تكلفة ممكنة.

إن الحق في المعلومات والمعرفة يدعم:

- حق توفير الوعي: أي الوعي بنطاق ومضامين الحقوق وأحقية الإنسان في التمتع بها، فبدون ذلك الوعي لن تكون هناك القدرة على إدراك وجود وتفعيل تلك الحقوق وتمتعه الكامل بها.
- **حق الرقابة:** فالحق للوصول للمعلومات شيء حيوي في مجال مراقبة أداء وإنجازات الحكومات فيما يخص التزاماتها تجاه المجتمع.
- **حق التقاضي** (المحاسبة أو المساءلة): فالمعلومات لها أهمية محورية في دعم إمكانية التقاضي فيما يخص دعم وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث من الصعوبة إثبات الانتهاك أو التمييز في مجال التمتع بالحق بغير أدلة محددة وواضحة، وبشكل خاص في مجال الحقوق التي تستلزم التزامات إيجابية من قبل الدولة ومؤسساتها المختلفة؛ كالحقوق البيئية والحق في الصحة -على سبيل المثال- حيث يمكن أن يكون لها إحصاءات كمية خاصة بانبعاثات الهواء والماء وأثرها على الأفراد،

وحق التقاضي والمحاسبة الذي توفره حرية تداول ووصول المعلومات له أكبر الأثر في مجال الدعم والدفاع الإيجابي المباشر عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3-2- تعريف الوصول الحر/ Open Access :

يقصد إتاحة الإنتاج الفكري مجانا على شبكة الانترنت، وحق المستفيد فى الق ا رءة، والتحميل الهابط، والنسخ، والطبع، والتوزيع، والبحث، دون أن يدفع مقابل على ذلك (فاروق فرج، 1987 ، ص 47).

3-3- تقييد إتاحة المعلومات: هي وضح حواجز أمنية ملموسة إو إفتراضية تمنع الباحث من تحقيق درجات متعاظمة في إشباع الحاجات والرغبات المعلوماتية.

3-4- أهمية إتاحة المعلومات:

يشهد العالم حالياً ما يطلق عليه عصر المعرفة أو المجتمع الرقمي الذى يتسم بالأهمية البالغة المعلومات فى كل المجالات، وللفرد حقوق فى هذا المجتمع ومن أهم هذه الحقوق هو حق الحصول على المعلومات، ولكي يحصل الفرد على هذا الحق يجب تتوفر إتاحة للمعلومات في المحيط الذي يكفل له ذلك. ولقد ظهر حق الحصول على المعلومات لأول مرة في الدستور المصري عام 2012؛ حيث تنص المادة "47" منه على أن : «الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق، والإفصاح عنها وتداولها، حق تكفله الدولة لكل مواطن؛ بما لا يمس حرمة الحياة الخاصة، وحقوق الآخرين، ولا يتعارض مع الأمن القومي». وينظم القانون قواعد إيداع الوثائق العامة وحفظها، وطريقة الحصول على المعلومات، والتظلم من رفض إعطائها، وما قد يترتب على هذا الرفض من مساءلة.

وعدم إتاحة المعلومات للباحثين عليها في الأوقات المناسبة يندرج تحته عدد من المسببات هي:

- مقاومة التغير لاستخدام التكنولوجية الحديثة لرقمنة أوعية المعلومات والوثائق لتيسير الحصول عليها.
- عدم توافر الامكانيات التى تساعد على ميكنة مؤسسة المعلومات مما يحقق اتاحة المعلومات للجميع.
- عدم تفعيل اللقاءات الدورية بين الموظفين والمديرين للعمل على حل المشكلات وتحفيز العاملين على تحسين خدمة الفرد أو المستفيد وعدم فاعلية مادة الدستور وايجاد عقبات كبيرة الحصول فى على المعلومات من خلال:
- ✓ عدم معرفة المتعاملين مع المعلومات بقوانين حرية تداول المعلومات وحق الوصول الحر لها.

- ✓ غياب الدور التوعوي لأهمية الحظر الجزئى للمعلومات.
- ✓ عدم تحديد معيار موحد وطنيا أو إقليميا أو دوليا لإتاحة أو حجب المعلومات أو تقييدها بشروط.
- ✓ عدم تحديد تكلفة الحصول على المعلومات.
- ✓ تفعيل مادة الدستور بقانون تجريم عدم إتاحة المعلومات.

وهناك خطر كبير نعيشه حاليا تمثل في "الارهاب المعلوماتى" أو " التظليل المعلوماتي" والقصد منه سرقة المعلومات والبيانات عن طريق الحاسوب أو شبكة المعلومات من خلال إختراق هذه الأدوات لغرض شل معلومات الآخر أو تحطيم المعلومات أو تغير البيانات أو استنساخ المعلومات أو ارسال فيروسات أو التنصت والسرقة والسطو.

ورأس المال البشرى ليس بالضرورة أن يكون فى قوة الانسان الجسدية أو المادية ولكن في عصرنا هذا يتجسد في "العقل أولمعلوماتية" والذي إذا تم استثماره جيدا وتوفير المعلومات اللازمة له في أوقاتها المناسبة وبأيسر الطرق والوسائل فإنه سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأي دولة. ويمكن توضيح دور المعلومات في ذلك من خلال الآتي:

- أصبحت قضية المعلومات وكيفية الحصول عليها وجمعها وتنظيمها وتخزنيها واسترجاعها بسهولة ووضعها في خدمة الباحثين والعاملين في مؤسسات وقطاعات التنمية من القضايا الجوهرية كونها تشكل ثروة وطنية لا تقل أهمية عن الثروات الطبيعية والبشرية وأصبحت لها مكانتها في تحقيق التقدم العلمي والتطور الثقافي والإنتقال إلى المجتمع المعلوماتي إذا ما أُحسن توظيفها من خلال مؤسسات معلومات ونظم معلومات متطورة مزودة بأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والقوى البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وخدمات المعلومات الرقمية.
- هناك دور كبير لتسهيل اتاحة المعلومات للباحثين عامة – وفى مجال البيئة خاصة– فى عمل بحث علمى متقدم يساعد على تنمية ونهوض الدولة وايجاد حلول للمشكلات.
- إن للمعلومات دور كبير فى التنبؤ بالأزمات والكوارث قبل حدوثها والعمل على ايجاد حلول لها والعمل على وقف وقوع الازمات والكوارث.

لذا فإن إتاحة المعلومات تلعب دورا كبيرا واساسياً فى التنمية المستدامة التى تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقها وفقا لخطة التنمية المستدامة 2030 وهى تندرج تحت عنصر حق المعرفة وهو الهدف الرابع.

3-5- معوقات الحصول على المعلومات في المحيط الأكاديمي:

يعانى الباحثون من العديد من المشكلات التى تعوقهم فى اعداد ابحاثهم، ومن اهم تلك المشكلات هى عدم اتاحة المعلومات، ويرجع بورك ذلك إلى مجموعة من المعوقات التي يمكن تصنيفها تحت ستة محاور رئيسية هي:

1- المعوقات القانونية المتصلة بالملكية الفكرية وحقوق المؤلفين :

يستند الحق في الاطلاع على المعلومات على مجموعة من المبادئ والمصادر القانونية، حيث يقتضي

التعرف على مفهوم الحق في الاطلاع على المعلومات وفهم محتواه, عرض المبادئ القانونية المختلفة التي يستند عليها، هذه المبادئ تضع قاعدة تمكن من معرفة ما إذا كانت القوانين الداخلية تجيز الاطلاع على المعلومات بصورة واضحة.

إن هذه المبادئ تم وضعها استناداً إلى قوانين، قواعد دولية وإقليمية، اعتبرت المصادر الأولى التي أسست لهذا الحق، وأكدته كحق من حقوق الإنسان الأساسية. إن الاعتراف بالحق في الإطلاع كحق من حقوق الإنسان، يجعله خاضعا كغيره من الحقوق إلى مجموعة من القيود تحدد نطاقه، بما يتلاءم مع حماية المصلحة العامة، وحقوق الآخرين.

المبدأ العام لمنظمة اليونيسيف-unicef- في الوصول إلى المَعلومات هو:« ينبغي أن تكون المَعلومات متاحة ومصرَّحٌ عنها، وتخضع للقيود المنصوص عليها في هذه السياسة».(اليونيسيف، معلومات قانونية، 2010).

2- المعوقات التكنولوجية المتصلة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:

3- المعوقات المادية المتصلة بالأمور المالية والإقتصادية وأساليب التمويل والتعامل التجارية.

4- المعوقات الفنية المتصلة بخدمات ومعايير التكشيف.

5- المعوقات الأكاديمية المتصلة بنظم الترقية الأكاديمية في الجامعات التي لا تعترف بدوريات الوصول الحر في مجال الترقية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

3- المعوقات المعنوية المتصلة بالمكانة والسمعة العلمية في سوق النشر: في ظل التخمة المعلوماتية التي نشهدها بتوفر المعلومات بغزارة دون قيد أو شرط على شبكات المعلومات ومنصات التعليم عن وقواعد بيانات المكتبات الرقمية، والدوريات الإلكترونية، والكتب الرقمية وأدوات ووسائل التوتصل

الإجتماعي، وخدمات التبضع الإستلام عن بعد في ظل الأسعار التنافسية التي باتت مرضية إلى حد بعيد، ناهيك عن تطبيقات الذكاء الإصطناعي المدعومة بتقنيات معالجة اللغة الطبيعية، وتمييز الكلام والتعرف على الصور، والواقع المعزز والإفتراضي وأنترنت الأشياء والحوسبة السحابية...إلخ، أصبح أكثر المعوقات التي يمكن أن تعترض الباحث عن المعلومات يتمثل في كيفيات إستكشاف مصادرها الموثوقة والجديدة أو المحينة، والتي تتسم بقدر عال من الجودة في صناعة محتواها، آليات حماية ملكيتها الفكرية التشريعية والتقنية، ومعاملات مرئيتها وتأثيرها في البحث العلمي الأكاديمي وفي سوق النشر.

7- **معوقات مهارات وقدرات الباحث:** في التعامل مع أدوات البحث الآلية ومصادر المعلومات الرقمية: بسبب عدم الألفة مع نظم البحث والإسترجاع المتوفرة في المكتبات ومراكز المعلومات حيث يحد هذه العملية مجموعة من المتغيرات منها: تكرار مسائلة هذه الانظمة، التعمق التخصصي للباحث، مستوى المهارات التقنية لديه، تعديد واصفات البحث بما يدعم تضييق أو توسيع نطاق المعلومات المسترجعة، لغات المسائلة مقيدة أو طبيعية، ....إلخ.

8- المعوقات النفسية وإجتماعية للباحث: غالبا ما تتعلق هذه الصعوبة بالطلبة الجدد فتي التعامل مع أدوات البحث الوثائقي المتمثلة في الفهارس البطاقية او الآلية المتاحة على الخط المباشر، خاصة لدى أولئلك اللذين يحرجون من طلب المساعدة من أي طرف آخر، مما يتسبب في فشلهم الحصول على المعلومات ويخلق لديهم أنطباع سلبي وعدم إرتياح يبعث برفض معاودة الكرة؛ ناهيك عن الضغط النفسي من جراء إلزامية إعداد البحوث والأعمال الموجهة إليهم في الحصص التطبيقية أو التحضير للإمتحانات.

9- معوقات الوساطة الثقافية: والتي تعني تدخل أخصائي المكتبات والمعلومات في لعب دور الوساطة بين المستفيد والوثيقة المبحوث عنها، وتكون أحد مشكلات عدم الحصول على المعلومات في حالة أو توفر تبريرات من موظفي بنك الإعارة حول سبب رفض طلب الحصول على الوثائق أو مصادر المعلومات لتلبية الحاجة المعلوماتية منها.

3-6- سبل تجاوز مشكلات ومعوقات الحصول على المعلومات في المحيط الأكاديمي: